الفصل الحادى عشر

المجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين

ودوره الوطنى والاجتماعى فيما بين الحربين العالميتين

عادل حسن غنيم

كان تعيين علماء الدين وقضاة الشريعة الإسلامية في فلسطين خلال الحكم العثماني يتم بالتصديق عليه من قبل خليفة المسلمين، فلما وقعت فلسطين في براثن الاستعمار البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، طالب علماء المسلمين في فلسطين في مذكرة مقدمة إلى المندوب السامي بقيام هيئة أو مجلس إسلامي يشرف على الأوقاف الإسلامية والقضاء الشرعي في البلاد[١]. كما نشرت الصحف العربية في فلسطين منذ عام ١٩١٩م مقالات تدعو فيها إلى تأليف هذا المجلس. وعندما عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في ديسمبر ١٩٢٠م بحيفا ناقش المؤتمر الموضوع وكلف اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر بمتابعة تنفيذه[٢].

واستجاب المندوب السامي لتحقيق هذه الرغبة حرصًا منه على إرضاء المسلمين الذين كانوا يشكلون أكثرية العرب الساحقة، ونزولاً في الحقيقة بالمسلمين إلى مستوى الطائفة، فترك لرجالاتهم وضع قانون المجلس المقترح الذي منح المسلمين حق الإشراف والتشريع على مؤسساتهم، وأصبح للمجلس ميزانية ومحاكم ومدارس ورسوم وضرائب مما جعل منه بمثابة حكومة إسلامية[٣].

وأصدر المندوب السامي النظام الذي اقترحه علماء المسلمين، وقام الأهالي المسلمون بانتخاب هذا المجلس تحت إشراف ممثليهم[٤].

تكون المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٢١م، وكان يديره رئيس وأربعة

أعضاء. الرئيس ينتخب مدى الحياة، وأما الأعضاء فيجدد انتخابهم كل أربع سنوات، وقد تم اختيار محمد أمين الحسيني[٥] رئيساً لهذا المجلس[٥]. وهو الرجل الذي قدر له أن يقوم بدور وطني هام منذ الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٣٦م حيث قاد الحركة الوطنية بشكل رسمي وفعلي خلال ثورة فلسطين ١٩٣٦/١٩٣٩ وما بعدها.

وكان أعضاء أول دورة للمجلس الإسلامي الأعلى محمد مراد عن لواء حيفا والشمال، وعبدالله الدجاني عن لواء يافا وسعيد الشوا عن لواء غزة والجنوب، وعبداللطيف صلاح عن لواء نابلس[٦]. وكان اثنان من الأعضاء الأربعة وهما محمد مراد سعيد الشوا من مؤيدي رئيس المجلس، وأما العضوان الآخران فكانا من معارضيه في أول الأمر، ولم يلبث عبدالله الدجاني أن انحاز إلى صف رئيس المجلس، وبقى عبداللطيف صلاح وحده معارضاً[٧].

وكان واضحًا منذ البداية أن رئيس المجلس إذا أيده أغلبية الأعضاء سوف يصبح إحدى القوى ذات الاعتبار والمكانة، فستكون أموال الأوقاف تحت إشرافه، وقد بلغت ٧٦ ألف جنيه عام ١٩٣٦م وليس للحكومة أن تطلع عليها، وسيكون له الحق في تعيين وعزل القضاة والموظفين الآخرين وإدارة أموال المحاكم الشرعية، وستكون أموال اليتامى – وكانت تبلغ خمسين ألف جنيه في العام – تحت إشرافه، كما أن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى هو مفتي الديار المصرية؛ وله أن يعين كل المفتيين المحليين، ويستعان برأيه أحياناً في بعض مسائل القضاء المدني. وبهذا أصبح محمد أمين الحسين أهم شخصية مؤثرة في فلسطين فيما بين الحربين العالميتين[٨].

وكانت الإدارة المنتدبة في فلسطين تأمل أن يحصر المجلس مهمته في إدارة شئون الأوقاف وفي الإشراف على القضاء الشرعي فقط، غير أن المجلس وجه اهتمامه إلى الناحية الوطنية أيضًا، فأصبح من دعائم الحركة الوطنية في البلاد إلى جانب الجمعيات الإسلامية المسيحية[٥] واللجان التنفيذية للمؤتمرات الفلسطينية[٩].

فلقد أعطى المجلس الإسلامي الأعلى اهتمامًا إيجابيًا لموضوع بيع أراضي العرب لليهود، وقام بحملات عنيفة على الذين ينوون بيع أراضيهم محاولاً

منعهم من بيعها، وإذا كان لابد من بيعها فليكن ذلك لإخوانهم عرب البلاد[١٠].

ولم تقتصر جهود المجلس الإسلامي الأعلى في سبيل إنقاذ أراضي فلسطين من اليهود إلى الحض على تحريم بيعها لهم، بل بذل أموالاً طائلة من أموال الأوقاف ومن الإعانات في شراء أراضي شاسعة في منطقة طولكرم في قرى زيتا وعبتل وغيرها، وقام بضمها للأوقاف الإسلامية. وبلغ مجموع ما أنفقه لإنقاذ قرية زيتا وحدها حوالي أربعة وخمسون ألف جنيه.

وتمكن المجلس الإسلامي الأعلى من حفظ واستعادة الكثير من أراضي الأوقاف الإسلامية التي كان اليهود يطمعون فيها مثل أراضي وقف علي بن عليل قرب يافا، وأراضي وقف روبي، وأراضي وقف آل رضوان في منطقة الرملة، وتبلغ مساحة هذه الأراضي عشرات الآلاف من الدونمات[*][١١].

كما بذلت محاولات لمنع اليهود من الاستيطان في الأراضي التي سبق لهم شراؤها بواسطة الاعتداءات المنظمة والإجراءات القانونية[١٢].

ولم يكتف المجلس الإسلامي الأعلى بهذه الجهود، بل شكل دائرة خاصة لمقاومة تبيع الأراضي، وعقد مؤتمرات لعلماء الدين وضرب على وتر الدين والوطنية، وأصدر الفتاوى الشرعية ضد الباعة والسماسرة فجرمتهم وحرمت الصلاة عليهم أو دفنهم في مقابر المسلمين، لكن نجاح المجلس في مجال تراجع السماسرة كان محدودا.

كما تدخل المجلس كطرف منازع لليهود في كثير من الصفقات التي عقدوها فأحبطها واحتفظ للعرب بأراضيهم، واتخذ المجلس إجراءات كثيرة للمحافظة على حقوق القاصرين والأيتام وأمثالهم في الأراضي المعرضة لاستيلاء اليهود عليها وخاصة في الأراضي المشاع[*] في القرى، فأنقذ بذلك مساحات كبيرة من الأراضي[١٣]. كما اكتتب في أوائل عام ١٩٣٣م بخمسة آلاف وخمسمائة سهم في شركة إنقاذ الأراضي بفلسطين[١٤].

وقد تميز خريف ١٩٣٥م بحملة عنيفة ضد العرب الذين اتهموا بتسهيل انتقال الأراضي العربية لليهود، فتم فضحهم في المساجد والصحافة والاجتماعات العامة باعتبارهم خونة لوطنهم[١٥].

وعندما حدث الإضراب الكبير الذي كان بداية لثورة ١٩٣٩/٣٦م أضرب دوائر المجلس الإسلامي عن العمل في ١١ يونيه باستثناء تأمين استمرار القيام بالشعائر الدينية[١٦]. وعلى أثر التصريحات التي أدلى بها وزير المستعمرات البريطانية في مجلس العموم حول عدم اشتراك المجلس في الإضراب العام أصدر المجلس بيانًا نفى فيه ذلك مؤكدًا دوره الوطني " أن المجلس الإسلامي الأعلى الذي شاطر بأوفر نصيب في المصالح الوطنية منذ إنشائه حتى اليوم والذي كان ولا يزال يعضد تلك المصالح الوطنية في كل موقف، وسيظل كذلك إلى أن تنال الأمة غايتها السامية وتفوز باستقلالها ووحدتها. إن هذا المجلس لا غاية له في موقف الأمة الحاضر المجيد إلا أن يشاركها بكل قوة ويعضد إضرابها السلمي الذي اتخذته وسيلة لإعلان استنكارها لسياسة الإبادة التي تهدد كيانها بالاضمحلال. وأما ما جاء في تصريح وزير المستعمرات البريطانية من أن المجلس قرر عدم الاشتراك في الإضراب فلا صحة له بتاتًا، فإن جميع المدارس التابعة للمجلس ودوائره أضربت، وتعطلت الإنشاءات والبناء والترميم والمصالح وجميع الشئون المالية والأعمال الاعتيادية في هذه الدوائر ما عدا ما يتعلق بالشعار الدينية من عبادات وصلاة وما يتبعها في المساجد، وتوزيع الطعام على الفقراء، وسائر ما يحتم الشرع الشريف استمرار القيام به ..."[١٧].

وفي مجال المواقف الوطنية للمجلس الإسلامي الأعلى لم يكن يشارك في احتفالات الحكومة الرسمية، بل أنه قاطع حفلاتها مثل مقاطعته حفلة تنصيب المندوب السامي هربرت صموئيل[١٨].

ومع أن المجلس لم يكن يتقدم بمطالب البلاد الأساسية إلى المسئولين باعتبار أن ذلك من مهمة اللجنة التنفيذية العربية، لكن المسئولين بالمجلس لم يتركوا فرصة مواتية دون أن يعبروا عن رأيهم في شئون البلاد. فعندما زار وزير المستعمرات المجلس الإسلامي الأعلى خلال شهر إبريل ١٩٢٥م تباحث معه رئيس المجلس وأعضاؤه في شئون الوطنية، حيث طالبوا بتشكيل حكومة وطنية في فلسطين تكون مسئولة أمام مجلس نيابي تراعى فيه النسبة العددية للطوائف، فوعدهم الوزير بإحداث تغيير في إدارة الحكومة[١٩].

ولم تكن جهود المجلس الإسلامي الأعلى الوطنية مقتصرة على فلسطين وحدها، لكن شملت الاهتمام بأمور المسلمين في بعض بلدان المشرق والمغرب. ففي مايو ١٩٢٢م أرسل المجلس برقية احتجاج إلى عصبة الأمم بسبب ما يلاقيه مسلمو دمشق وبيروت علي يد السلطة الفرنسية[٢٠].

وعلى أثر ما قامت به السلطة الفرنسية في سوريا من تخريب لدمشق أيام ١٨-٢٠ أكتوبر ١٩٢٥م أبرق المجلس الإسلامي، برقية إلى جميع الأقطار الإسلامية يطالبها بالاحتجاج لما لحق بمسلميها من قتل وتخريب[٢١]. وتكرر نفس الموقف في مناسبات متعددة بالنسبة لمسلمي بعض الأقطار الإسلامية الأخرى، ففي أوائل ديسمبر ١٩٣٠م أرسل المجلس احتجاجًا إلى رئيس الحكومة الفرنسية على ما تقوم به تلك الحكومة من أعمال في المغرب الأقصى مع سبعة ملايين من البربر المسلمين[٢٢]. كما تبرع المجلس أوائل عام ١٩٣٤م بألف روبيه مساعدة لمنكوبي الزلازل من مسلمي الهند[٢٣].

ولا شك أن الاهتمام بأمر المسلمين خارج فلسطين أمر واجب خاصة إذا كان هذا الاهتمام صادر من هيئة إسلامية، لكن التخريب الذي حدث في دمشق والمغرب والهند من مسلمين ومسيحيين وغيرهم. فتركيز الاهتمام على المسلمين وحدهم في هذه الحالة قد يحمل في ثناياه عدم اهتمام بما حدث لغير المسلمين من قتل وتخريب، في الوقت الذي يرفض فيه الإسلام أي عدوان يتعرض له الإنسان بشكل عام، ويدين أي قتل أو تدمير دون وجه حق.

لكن المجلس الإسلامي الأعلى لم يكتف بهذه المواقف الوطنية، بل كان له دور اجتماعى هام فى حياة عرب فلسطين وبخاصة في مجال التربية والتعليم.

فلقد قام المجلس بقسط محمود في هذا الشأن، فأنشأ عدة معاهد أشرف عليها وتعهدها بالإدارة والإنفاق. ومن تلك المعاهد الكلية الإسلامية وهي معهد للتعليم الثانوي، ومدرسة البنات الإسلامية، وكلية روضة المعارف وهي ثانوية للبنين، وكانت جميعها في القدس، بينما أشرف خارج القدس على عدة مدارس ابتدائية في أماكن مختلفة، وأوفد بعض الطلبة إلى الخارج، وساعد بعض طلبة فلسطين للدراسة بالأزهر الشريف.[٢٤] كما ساهم المجلس في إنشاء معاهد علمية في الخليل وقدم المساعدة لمعاهد علمية في القدس وعكا.

وحرصاً من المجلس على إنقاذ عدد كبير من أطفال المسلمين اليتامى من الملاجئ التبشيرية أنشأ مدرسة الأيتام الإسلامية الصناعية في القدس، وقد تخرج منها عدد كبير من الطلاب أسهموا في النهضة الصناعية الفنية في البلاد.

واهتم المجلس أيضًا بعمارة المسجد الأقصى. ولما كان ذلك يستلزم جمع مبالغ كبيرة لا تتحملها ميزانية الأوقاف الإسلامية ولا أهل فلسطين وحدهم، فقد قام رئيس المجلس برحلة إلى العراق والكويت والبحرين للحث على التبرع، كما ذهبت وفود أخرى إلى الحجاز والهند، ونتج عن مساعي هذه الوفود شعور عام بين سائر الأقطار بأهمية التضامن الإسلامي، وبلغ مجموع التبرعات التي جمعت لهذا الغرض أكثر من مائة ألف جنيه[٢٥].

لكن المجلس من ناحية أخرى كان يحمل في كيانه مجموعة من الأخطاء ساعدت على إضعاف الحركة الوطنية وتشتيت جهود الأمة!

أولاً: حدث توسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية والخارجية اعتقادا من رئيس المجلس بأن في تقوية كيان المجلس تقوية لروح الأمة، لكن الذي حدث هو العكس، فقد كان ذلك محركا للغيرة والتنافس الحزبي والخلافات التي حدثت بين المسلمين في فلسطين مما شغلهم عن قضية الوطن الأساسية[٢٦].

ثانياً: أنشأ رئيس المجلس كثيرًا من الوظائف بالمجلس من أجل رجاله.[٢٧] كما كان رجاله هم المهيمنون على أجهزة المجلس الرئيسية، وقد أثار ذلك نفوس المعارضين فعملوا على مقاومة هذه السيطرة العائلية باعتبار هذا المجلس مجلسًا إسلاميًا للإشراف على شئون المسلمين، وليس مجلسًا عائليًا للإشراف على شئون الأسرة الحسينية.

ثالثاً: ترتب على انتخابات المجلس التي أجريت بعد انتهاء دورته الأولى عام ١٩٢٥م انقسام كبير بين مسلمي فلسطين، فقد شملت الانتخابات المذكورة كل مسلم راشد في جميع المدن والقرى والقبائل، وقد حدث ذلك كله لانتخاب أربعة أعضاء مرتب كل منهم خمسون جنيهًا وواقع عملهم الإشراف على المؤسسات الوقفية والإسلامية ضمن ميزانية حدودها خمسون ألف جنيه، مما كان سببًا في

زيادة التنافس بين المسلمين دون ضرورة وطنية أو إسلامية، ولعبت العصبيات المحلية دورها، وهكذا كان في فلسطين في ذلك العام وضع مورست فيه الحزبية والمحلية أكثر من أي وقت مضى[٢٨].

والواقع أن المجلسين يتحملون بشكل أساسي مسئولية كبيرة في هذا الصدد، فقد شغلت البلاد كلها من أجل أربعة مقاعد لا توصل إلى استقلال أو تحرر أو حتى حكم ذاتي، فلم يحاولوا تضيق مجال الانتخاب بحيث يشترك في إجرائها هيئة معينة من العلماء والقضاة، لأن إجراء الانتخاب على هذا المجال الواسع صرف أهل فلسطين عن متابعة الاهتمام بقضيتهم الكبرى، حيث خلا عاما ١٩٢٥م، ١٩٢٦م من أي نشاط وطني ذي شأن، فلم يعقد خلالها مؤتمر وطني واحد، ولم ترسل وفود فلسطينية خارج فلسطين. وكانت انتخابات المجلس هي الشغل الشاغل لأبناء البلاد.

ذلك هو دور المجلس الإسلامي الأول منذ إنشائه عام ١٩٢٢م حتى عام ١٩٣٦م بما فيه من إيجابيات وسلبيات، وقد كان الدور الوطني في حقيقته خلال تلك المرحلة دورا غير مباشر بمعنى أن محافظة المجلس مثلا على منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود سواء بشرائها وضمها للأوقاف الإسلامية أو الحيلولة دون وقوعها في يد اليهود، أو منع اليهود من الاستيطان في الأراضي التي اشتروها، أو الحض على تحريم بيعها والقيام بحملات عنيفة على الذين يحاولون بيع أراضيهم، كل تلك الجهود كانت تمثل في الحقيقة رصيدا طيبا للمحافظة على حقوق عرب فلسطين ومساندة إيجابية للحركة الوطنية الفلسطينية.

لكن التطورات فيما بعد دفعت الأمور إلى مواجهة مباشرة بين السلطة ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى فقد حدث في إبريل ١٩٣٦م إضراب وطني في فلسطين ورأى الوطنيون في بدايته مصلحة وطنية في تشكيل لجنة عليا تدير الحركة الوطنية بقيادة محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين الأكبر ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ونتيجة لذلك بدأت مواجهة مباشرة بين اللجنة وبين السلطة البريطانية، لكن هذه المواجهة كانت تتم خلال الأولى من الثورة – التي دامت حوالي ستة أشهر – بالوسائل السلمية والمشروعة، فقد كان الاعتدال أحد ملامح تلك القيادة رغم التأييد الشعبي الكبير الذي كان يؤازرها ورغم تحول الإضراب

الوطني إلى ثورة لكن تلك القيادة لم تحسن الاستفادة من طاقات الجماهير وحركتها، فلم تطرح تلك القيادة مطلب الاستقلال حتى مع اشتداد الأزمة وتطور الأعمال الثورية حيث طرحت اللجنة في بداية الإضراب ثلاثة مطالب : إيقاف الهجرة وقفا تامًا، ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود منعًا تامًا، وقيام حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي. وقد بقيت اللجنة متمسكة بهذه المطالب حتى بعد قيام الثورة الشعبية المسلحة[٢٩].

لكن الأمور تدهورت بين الإدارة المنتدبة واللجنة العربية العليا بعد تقديم اللجنة الملكية البريطانية لمشروعها بتقسيم فلسطين لعام ١٩٣٧ حيث اجتمعت اللجنة بعد إذاعة المشروع وأصدرت بيانا في ٨ يوليو ١٩٣٧م يتضح منه عدم قدرتها على المواجهة الفورية للموقف، حيث اكتفى البيان، بالإشارة إلى أن سياسة التقسيم مناقضة لمطالب العرب وحقوقهم. وأرسلت خطابًا إلى الملوك والأمراء العرب ترجوهم "العضد والإرشاد في مثل هذا الموقف التاريخي العصيب". لكن اللجنة أبلغت بعد ذلك عصبة الأمم برفضها تقسيم البلاد، وطلبت من العصبة إلغاء الانتداب البريطانى لتحل محلة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها المقبولة ومصالح الأقلية اليهودية[٣٠].

وبعد إذاعة تقرير اللجنة الملكية اقترح المندوب السامي في رسالة مؤرخة ١٤ يوليو ١٩٣٧م الموافقة على اعتقال محمد أمين الحسيني ونفيه فورا من فلسطين نظرًا لأنه يستخدم نفوذه ضد مشروع التقسيم. وقد وافق مجلس الوزراء البريطاني على إجراء تلك الخطورة، وهاجمت السلطة البريطانية مقر اللجنة العربية العليا في ١٧ يوليو ١٩٣٧م وحاولت اعتقال الحسيني لكنه تمكن من اللجوء إلى المسجد الأقصى، وبقى محتميًا بالحرم حوالي ثلاثة أشهر[٣١].

واستغلت السلطة المنتدبة في فلسطين فرصة اغتيال الضابط البريطاني أندروز حاكم لواء الجليل فأقدمت – حتى قبل إجراء أي تحقيق – على تصفية مؤسسات الحركة الوطنية في فلسطين، حيث قامت بحل اللجنة العربية العليا واللجان القومية في جميع أنحاء البلاد، وعزلت محمد أمين الحسيني من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى[٣٢]. كما عينت السلطة لجنة ثلاثية برياسة بريطاني لإدارة شئون المجلس الإسلامي الأعلى[٣٣].

وشكلت السلطة لجنة برئاسة نائب قاضي القضـــاة البريطـــاني لمراجعـــة حسابات المجلس، حيث تبين للجنة أن جميع حسابات المجلـــس كـــانت دقيقـــة وصحيحة، وأن التصرف فيها كان يتم وفق ميزانية رسمية معتمدة من الدوائـــر المختصة[٣٤] وهو ما ينفي عن أمين الحسيني التهمة التي وجهها إليـــه بعـــض المعارضين للمجلس من أنه كان يسئ التصرف في أموال الأوقاف.

وأرسل محمد أمين الحسيني وهو ملتجئ للحرم القدسي كتابًا إلى حكومـــة فلسطين ذكر فيه أنه لا يعترف مطلقًا بصلاحية السلطات الأجنبية فـــي إحـــداث تغيير فى وضع إسلامى، وأنه لا يزال يعتبر نفسه الرئيس الروحـــى لمسلمى فلسطين وإزالة حق الولاية على الأوقاف الإسلامية وإدارة المجلس الإســـلامى الأعلى واستمر أمين الحسينى يزاول عمله فى إدارة شؤون المجلس داخل الحرم بعد أن نقلت أوراق ومستندات المجلس إلى المسجد الأقصى[٣٥].

وفي مساء ١٣ أكتوبر ١٩٣٧م تمكن محمد أمين الحسيني مـــن الخـــروج متخفيًا من المسجد الأقصى حيث ذهب إلى يافا واستقل زورقـــا إلـــى الســـاحل اللبناني حيث سمحت له السلطة الفرنسية بالإقامة في قرية الذوق[٣٦].

لقد كان محمد أمين الحسيني منذ تعيينه مفتيًا ورئيسًا للمجلـــس الإســـلامي الأعلى يرفع رايات السلام، ويدعو إلى اتباع الوسائل السلمية لتحقيق الأهـــداف الوطنية، ولم يكن يحبذ العنف أو الثورة طريقًا إلى ذلك، لكنه في نفس الوقت لم يمكن متعاطفا مع بريطانيا أو منفذًا لسياستها أو مســـتعدًا لقبـــول أي مشـــروع يتعارض مع مصالح وطنه. لقد ظل حياته معارضًا للحركة الصهيونية، لكنه لـــم يفكر لسنوات طويلة في مقاومة الانتداب نفسه أو تعبئة جهود الجمـــاهير ضـــد بريطانيا لاعتقاده بأن العرب لا قبل لهم بمقاومة بريطانيا، وعندما تولى قيـــادة الهيئة العربية العليا حرص على القيام بدور مزدوج في قيادته للعمل السياســـي. كان يظهر استعداده للتفاهم مع بريطانيا ويرفع شعارات الوســـائل الســـلمية ولا يأخذ مواقف عنيفة ضد السلطة، لكنه في نفس الوقت كان يشجع الأعمال الثورية ويقف من وراء ستار مؤيدًا لتلك الثورة الشعبية التي نشبت في فلسطين، ويتضح حرص محمد أمين الحسيني على تجنب الصدام مع بريطانيـــا فـــي أن دوائـــر المجلس الإسلامي الأعلى الذي كان يرأسه لم تشارك في الإضراب إلا فـــي ١١

يونيه ١٩٣٦م[٣٧] أي بعد ٥٢ يومًا من الإضراب، كما أنه لمدة أسبوعين أو ثلاثة من بدء الإضراب لم يخرج خطاب المساجد – الذين يخضعون لسيطرة الحسيني – عن حد الاعتدال في خطبهم[٣٨].

وعندما تحول الإضراب إلى نضال شعبي مسلح حاول محمد أمين الحسيني أن يقوم بدوره الوطني وأن يحرك خيوط العمل الثوري لكن دون إعلان متجنبًا الظهور بمظهر التأييد لهذا النضال المسلح، متمسكا بالمطالب الوطنية، مستعدًا للتفاهم مع السلطة إذا بدا منها ولو مؤقتًا تغيير في مواقفها، رافضًا في نفس الوقت أي مساومة على حقوق البلاد الإسلامية.

لكن مع طرح مشروع التقسيم لعام ١٩٣٧م كان من المتوقع أن تستأنف الأعمال الثورية وان يأخذ الحسيني موقفا أكثر تشددا ضد بريطانيا، من هنا كان قرار السلطة البريطانية باعتقاله قناعة منها بأثره الفعال في قيادة الحركة الوطنية.

يتبين لنا من هذا العرض أن المجلس الإسلامي الأعلى مؤسسة إسلامية تحولت بقيادة محمد أمين الحسيني إلى مؤسسة وطنية تعمل بشكل غير مباشر على تحقيق الأهداف الوطنية للبلاد، ورغم وجود بعض الأخطاء في نظامها وحركتها. لكنها أسهمت في الحفاظ على تراب الوطن، وقامت النشاط الاستيطاني اليهودي، وساندت القضايا الإسلامية بشكل عام في حدود الإمكانيات المتاحة للمجلس وفي ظل مجتمع تسوده روح الحزبية والمنافسات العائلية والتوجهات الوطنية المختلفة وتحت حكم إدارة منتدبة كرست كل جهودها من أجل بناء الوطن القومي اليهودي، وحالت بيت أهل البلاد وبين بناء مؤسساتهم السياسية.

الهوامش

١- محمد اسحق درويش، ذكريات سجلها الباحث معه في ٠٠٠٠٠، ص١٢.

٢- اليرموك، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٤، ص٣، كتاب من اللجنة التنفيذية العربية إلى المندوب السامي.

وكان القضاء الشرعي للبلاد يختص بالنظر في أحوال المسلمين الشخصية طبقًا لمذهب أبي حنيفة وبعض مبادئ من المذاهب الأخرى، وهو قسمان ابتدائي واستئنافي. الرابطة الشرقية، ١٥ أكتوبر ١٩٢٨، ص ٢٣.

٣- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديث، الجزء الثالث، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص٤٧، ٤٨.

٤- تقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التي وقت في شهر آب ١٩٢٩، ص٣٤؛ فلسطين، ٩ آذار ١٩٢٦، ص١.

(*) ولد محمد أمين الحسيني بالقدس عام ١٨٩٥ حيث تلقى تعليمه الأولى والثانوي ثم درس العلوم الشرعية والتحق بالأزهر الشريف وبدار الدعوة التي أسسها محمد رشيد رضا، وفي الحرب العالمية الأولى عمل ضابطًا بالجيش العثماني في استانبول وعاد بعد انتهاء الحرب إلى فلسطين حيث بدأ مشاركته في الحركة الوطنية. رسالة من محمد أمين الحسيني إلى الباحث في ١٤ سبتمبر ١٩٦٤م.

٥- محمد اسحق درويش، مرجع سابق، ص١٢.

٦- فلسطين، أول آذار ١٩٦٣، ص١١.

٧- الأنوار، ٢٠ أغسطس ١٩٦١، ص١٢، مقال لعجاج نويهض.

8- The Secretary of State for The Colonies Palestine Royal Commission. Report , PP. 53. 178;

الرابطة الشرقية، ١٥ أكتوبر ١٩٢٨، ص٢٣.

(*) الجمعيات الإسلامية المسيحية هي أول حركة وطنية منظمة قامت في فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى بهدف مناهضة الحركة الصهيونية ومقاومتها، وقد اختار الفلسطينيون تسمية جمعياتهم الوطنية بهذا الاسم إظهارًا للوحدة القائمة بين المسلمين العرب والنصارى، وإحباطًا لأية دعاية طائفية أو دينية.

تقرير فخامة المندوب السامي السنوي، تموز سنة ١٩٢٠ إلى تموز سنة ١٩٢١، ص ٨، عيسى السفرى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، يافا، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧، جزأن، ص٣٧؛ أحمد الشقيري، محاضرات عن قضية فلسطين منذ نشوء الحركة

الصهيونية حتى سنة ١٩١٩، ص٧٢؛ محمد عزة دروزة، رسالة منه إلى الباحث مؤرخة في ٢٧ إبريل ١٩٦٤؛ Husewitz , J.C., The Struggle for Palestine, New York, Morton, 1950, P.56.

٩- محمد اسحق درويش، مرجع سابق، ص١٢.

10- Report By His Majesty's Government in The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to The Council of The League of Nations on The administration of Palestine and Trans-Jordan for The Year 1934, P.12.

(*) يبلغ مساحة الدونم ألف متر مربع، أو حوالي ربع فدان مصري.

١١- محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين في معركة الحياة والموت ضد بريطانيا والصهيونية العالمية (١٩١٧-١٩٤٨م)، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٩، ص٣٥.

12- Esco, Palestine. a Study of Jewish, Arab and British Policies, Vol. II, P, 781, ;

The Secretary of State for The Colonies, Palestine Royal Commission. Report. PP. 86,87. ;

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to The Council of The League of Nations on The administration of Palestine and Trans-Jordan for The Year, London, 1937, Colonial No. 129. P.5.

(*) كانت معظم أرضي القرى في فلسطين مشاعًا، أي تتألف من أراضي مشتركة بين المزارعين وأهل القرية، وربما كان بعضها مشتركًا بين أهالي القرية أو بين أفراد عشيرة من عشائرها أو بين قرى متجاورة. وتوزع تلك الأراضي في بدء كل سنة زراعية على أهالي تلك القرية أو العشيرة أو القرى المتجاورة بالأسهم والقرارط بمعرفة مخاتير القرى ووجهائها ورؤساء القبائل. وقد يكون التقسيم إما بحسب عدد الأنفس أو بالنسبة لمقدار النفوذ أو غير ذلك من المقاييس التي كانت سائدة في تلك الفترة. وكان هذا النظام يدفع المزارع إلى عدم الاهتمام بتحسين أرضه، كما أنه كان يعاني نتيجة إهمال سلفه في الأرض التي انتقل إليها؛ حكومة فلسطين، تقرير اللجنة التي عينت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة. ص٦٥، ٦٦؛ جريدة فلسطين، ٢٢ أغسطس ١٩٢٢م، ص٤.

١٣- الهيئة العربية العليا، أربعون عامًا من الجهاد، ص١٥-١٧؛ بخيت صدقة، قضية فلسطين، بيروت، دار الكتاب، ١٩٤٦م، ص٣١٢، ٣١٢.
١٤- الفتح، ٨ رمضان ١٣٥١هـ، ص١٠.
15- The Secretary of State for The Colonies, Palestine Commission. Report. PP. 86,87.
١٦- يوسف هيكل، القضية الفلسطينية، تحليل ونقد، يافا، ١٩٣٧، ص٢٠١.
١٧- الأهرام، ٢٤ يونيه ١٩٣٦م، ص٥، بيان للمجلس الإسلامي الأعلى.
١٨- لسان العرب، ١٢ أيلول ١٩٢٢، ص ١.
١٩- اليرموك، ٣٠ نيسان ١٩٢٥، ص٣.
٢٠- لسان العرب، ٤ آيار ١٩٢٢، ص٣.
٢١- فلسطين، ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، ص٣.
٢٢- الشورى، ٣ ديسمبر ١٩٣٠م، ص٤.
٢٣- الفتح، ٦ ذي الحجة ١٣٥٢هـ، ص١٤.
٢٤- الرابطة الشرقية، ١٥ أكتوبر ١٩٢٨م، ص٢٣.
٢٥- إبراهيم السيد عيسى المصري، مجمع الآثار العربية ورجال النهضة الفكرية، دمشق، ١٩٣٦م، الجزء الأول، ص١١٠، ١١١.
٢٦- محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٥١م، الجزء الثالث، ص٥٠.
٢٧- فخري النشاشيبي، صوت من قبور فلسطين العربية، القدس، ١٩٣٨م، ص٥٣.
٢٨- محمد عزة دروزة، المرجع السابق، ص٤٩، ٥٠.
٢٩- عمر أبو النصر، جهاد فلسطين العربية، بيروت، ١٩٣٦م، ص٣٢٦-٣٢٨؛ بيان اللجنة العربية إلى المندوب السامي في ١٥ يونيه ١٩٣٦م؛ عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، الكتابان الأول والثاني، يافا، ١٩٣٧م، ص٤١-٤٧؛ خطاب أمين الحسيني في مؤتمر اللجان القومية في ٧ آيار ١٩٣٧.
٣٠- بيان رقم ١٢١ " إلى الشعب العربي الكريم؛ وبرقية اللجنة العربية العليا إلى الملوك والأمراء، الرابطة العربية، ١٤ يوليو ١٩٣٧، ص٥؛ الشباب، ١٤ يوليو ١٩٣٧م، ص١ ، ٢.
31- F.O. 371/20810. E. 4444.
رسالة من عجاج نويهض إلى عوني عبدالهادي.؛ محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، ص١٧٦-١٧٨.

٣٢- محمد عزة دروزة، المرجع السابق، ص١٨٢؛ إميل الغوري، المرجع السابق، ص٨٨،٨٩؛ نجيب صدقة، المرجع السابق، ص٢١٦، ٢١٧.
٣٣- محمد إسحق، ذكريات، ص٢١.
٣٤- الهيئة العربية العليا، أربعون عامًا من الجهاد، بيروت، ١٩٥٩م، ص١٢.
٣٥- الشباب، ١٣ أكتوبر ١٩٣٧، ص ١.
٣٦- محمد عزة دروزة، مرجع سابق، ص١٨٤؛ نجيب صدقة، مرجع سابق، ص٢١٧.
٣٧- عيسى السفري، مرجع سابق، ص٣٢.
٣٨- وزارة المستعمرات تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، ص٢٣٦.

obeikan.com